الشرعية توقف العمليات في الحديدة «مؤقتاً» للسماح للحوثيين بمغادرتها

اليمن : تجدد المعارك في البيضاء والجيش يستعيد جبل صوران

محافظ الحديدة الحسن طاهر

الجيش اليمني

عدن - «وكالات» : توقفت العمليات العسكرية مؤقتاً من قبل القوات اليمنية المشتركة، الأربعاء، في مدينة الحديدة، غربي اليمن.

وقال محافظ الحديدة الحسن طاهر لوكالة الأنباء الألمانية، إن «الاشتباكات توقفت بشكل مؤقت في جميع الجبهات القتالية في الحديدة، وذلك لإعطاء مليشيا الحوثي فرصة للانسحاب من الميناء والمدينة بشكل سلمي».

وأكد طاهر أن المهلة لن تتجاوز الأيام، مشيراً إلى أنها بدأت بعد زيارة وفد أممي الثلاثاء إلى الحديدة.

وضم الوفد الأممي من ديفيد بيزلي، المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي ومنسق الشؤون الإنسانية في اليمن، ليزا غراندي، حيث استمرت زيارتهما لميناء ومدينة الحديدة لساعات التقيا خلالها بمسؤولين من كلا الجانبين.

وقال طاهر إن «قوات الجيش باتت مسيطرة على المنافذ الشرقية والجنوبية والغربية للمدينة وحررت أجزاء واسعة منها، وبإمكانها تحرير ما تبقى من المدينة وميناء الحديدة في ساعات».

وأكد أن «المنفذ الشمالي للمدينة ترك لانسحاب الحوثيين منه بشكل سلمي خلال أيام، وإذا لم يحدث ذلك سيحاصرون من جميع الاتجاهات لاستعادة الميناء عسكرياً».

وعن الألغام التي زرعها الحوثيون، قال طاهر إن «مسلحي الحوثي زرعوا أعداداً كبيرة من الألغام في المباني والمؤسسات والمنشآت إلى جانب المناطق الرملية المؤدية إلى ميناء الحديدة».

وتابع «بالنسبة لزرع الألغام داخل وحول ميناء الحديدة، فلن نسمح لهم بذلك».

من جهة أخرى تجددت المعارك، بين قوات الجيش الوطني اليمني ومليشيا الحوثي الانقلابية، في مديرية الملاجم بمحافظة البيضاء، وسط تحقيق قوات الجيش تقدماً ميدانياً جديداً.

وقال مصدر ميداني لموقع «سبتمبر نت» التابع لوزارة الدفاع، إن «قوات الجيش الوطني مسنودة بقوات التحالف العربي، استعادت السيطرة جبل صوران الاستراتيجي وتحرير قمته، حيث كانت المليشيا الانقلابية المدعومة من إيران تتمركز فيه».

وتكمن أهمية جبل صوران الاستراتيجي وفقاً للمصدر في أنه يطل على منطقة باحواص، ومنطقة ساحة، وعلى منطقة روس الكبار المطلة على منطقة البياض في الملاجم.

وأشار المصدر إلى أن قوات الجيش خاضت معارك عنيفة مع المليشيا الحوثية، موقعة في صفوف الأخيرة عدداً كبيراً من القتلى والجرحى.

مسؤول يمني: الحوثيون يراوغون في تسليم ميناء الحديدة

وتواصل قوات الجيش الوطني في الأثناء، خوض معاركها مع المليشيا الحوثية وسط استمرار التقدم الميداني على الخط الرئيسي الرابط بين صنعاء والبيضاء، والذي سيمكن الجيش الوطني من تحرير ستة مديرية من المليشيا.

وساندت مقاتلات التحالف العربي قوات الجيش الوطني بعدد من الغارات التي استهدفت تعزيزات مليشيا الحوثي في منطقة مفرق وعالة بالملاجم، ودمرت عدداً من الأطقم القتالية.

من ناحية أخرى أكد مسؤول في الحكومة اليمنية الشرعية، سعي الحكومة لتحقيق السلام وتجنيب ميناء الحديدة غربي اليمن، المعارك المسلحة.

وقال وكيل وزارة حقوق الإنسان، ماجد فضائل، في تصريح خاص: «تجرى مفاوضات حالية برعاية أممية مع مليشيات الحوثي لتسليم ميناء الحديدة بشكل سلمي للحكومة الشرعية، وخروج مسلحيهم عبر المنفذ الشمالي للمدينة».

ويؤدي المنفذ الشمالي في مدينة الحديدة، وهو المنفذ الوحيد المتبقي تحت سيطرة الحوثيين إلى محافظات حجة، والمحويت، وصنعاء.

وأوضح فضائل، أن المعلومات الأولية تشير إلى «رفض مليشيا الحوثي تسليم مدينة وميناء الحديدة»، مشيراً إلى أن المليشيا المسلحة وافقت على تسليم ميناء الحديدة تحت إدارة مشتركة من قبل الأمم المتحدة والحكومة الشرعية، بشرط أن تبقى قواتها متمركزة بداخل المدينة».

وأردف بالقول: «تسليم الميناء مع وجود قوة خلفية للمليشيات بداخل المدينة هو أمر مرفوض».

واتهم فضائل، مسلحي الحوثي، «باستغلال وقف إطلاق النار لزرع مزيد من الألغام بداخل المدينة، وزرع الألغام البحرية باتجاه ميناء الحديدة، واقتحام المنازل وتجنيد الأطفال بالقوة استعداداً للمعركة».

من جهة أخرى أفادت قوات الجيش اليمني، مقتل وإصابة العشرات من عناصر الحوثيين بمعارك بمحافظة الضالع، جنوبي اليمن.

ونقل المركز الإعلامي للقوات المسلحة عن مصدر عسكري قوله، إن «ميليشيات الحوثي الانقلابية نفذت، صباح اليوم الأربعاء، ثلاث هجمات يائسة في محاولة منها لاستعادة مواقع في الجبال المحيطة بحيد كنه، جنوبي مدينة دمت، من اتجاه قرى كولة الزفري، وكوكبان، ورخمة، والمعرش».

وأكد المصدر، أن رجال الجيش أفشلوا تلك الهجمات، مشيراً إلى أن «العشرات من عناصر ميليشيات الحوثي سقطوا بين قتيل وجريح خلال المعارك، حيث شوهدت دوريات تحمل أعداداً كبيرة من قتلى الميليشيات وجرحاها وهي تدخل إلى مدينة دمت في طريقها إلى مدينتي يريم وذمار».

من جانب آخر أكد مدير مكتب الرئاسة اليمنية عبدالله العليمي، مساء الأربعاء، أن الرئيس عبدربه منصور هادي يتابع كافة الجهود المبذولة لعقد جولة مشاورات سلام جادة، وذلك وسط أنباء نشرتها مليشيات الحوثي تفيد «بتدهور حالة هادي الصحية».

وقال العليمي، في سلسلة تغريدات على تويتر، إن هادي وجه بدعم كل الجهود التي تضمن مصلحة اليمن في الوصول إلى سلام مستدام قائم على المرجعيات الثلاث، ينهي الانقلاب وكل ما ترتب عليه ويستعيد الدولة ويمشي نحو بناء اليمن الاتحادي الجديد».

وأشار إلى أن هادي يتابع أولاً بأول «الانتصارات التي تحققها القوات المشاركة وهي تخوض معركة تحرير مدينة الحديدة، وهو حريص كل الحرص على تجنيب المدنيين مخاطر المواجهات ويوجه بذلك».

وأضاف: «معركة الحديدة هي جزء من معركتنا الوطنية مع المليشيا الحوثية الانقلابية».

وأوضح العليمي أن «العالم قد اعتاد على عويل المليشيات الحوثية الانقلابية واختلاقها للمبررات كلما قرب تحرير مدينة الحديدة، ويسوقون هذه الأوهام لأتباعهم ولغيرهم».

وأردف: «معركة اليمنيين لتحرير الحديدة أمر لم يعد منه مفر، سلماً أم حرباً، ليمضي الشعب اليمني في طريقه نحو تحقيق أهداف، يمن اتحادي آمن ومستقر، الشعب اليمني هو من يقرر مصيره وليس سواد الشعب اليمني مدثراً بمحيطه العربي والإسلامي وكل الخيرين في العالم».

وفيما يتعلق بالأنباء، التي نشرت حول تدهور صحة الرئيس اليمني، قال العليمي، إن هادي يجري فحوصات اعتيادية استكمالاً لفحوصات شهر سبتمبر، «وهو بصحة جيدة ويتابع بصورة يومية كافة أعمال الدولة وجبهات القتال، ولا صحة مطلقاً للأكاذيب التي ترددها بعض الأطراف التي تعتاش على الأخبار الزائفة».

الأردن: محاكمة 8 مسؤولين تربويين بسبب كارثة البحر الميت

بدأت محكمة صلح عمان، في محاكمة 8 متهمين بالتسبب في فاجعة البحر الميت، التي خلفت 21 قتيلاً، جرفتهم السيول، أغلبهم من الطلاب في 25 أكتوبر الماضي، وأسندت المحكمة للمتهمين تهمة التسبب بالوفاة بسبب التقصير مكررة 21 مرة.

وأفاد المتهمون أمام القاضي بأنهم غير مذنبين، ولكن القاضي أمر بتمديد توقيفهم، أسبوعاً آخر على ذمة التحقيق.

وكان مدعي عام عمان، قرر في 6 نوفمبر الحالي توقيف 8 أشخاص، من المسؤولين التربويين على خلفية الفاجعة.

من ناحية أخرى أصدرت محكمة أمن الدولة الأردنية الأربعاء، أحكاماً في 3 قضايا ترويج لأفكار تنظيم داعش الإرهابي.

وقال مصدر قضائي، إن «القضية الأولى شهدت الحكم بالحبس لمتهم مدة عامين، بتهمة الكتابة أثناء وجوده في السجن، أوراقاً تتضمن تأييده لتنظيم داعش وتوزيعها على ضباط المركز».

مجلس النواب يحقق في الموضوع

الصدر: «تلف» المليارات السبعة نقطة صغيرة في بحر الفساد

مقتدى الصدر

بغداد - «وكالات» : يجري مجلس النواب العراقي تحقيقاً حول كيفية تلف 7 مليارات دينار (حوالي 6 ملايين دولار) جراء دخول المياه إلى خزينة مصرف الرافدين الحكومي، بسبب المطر الغزير في حادثة تعود إلى سنة 2013.

وفي حين تم استبدال الأموال التالفة بأخرى جديدة، قام محافظ البنك المركزي علي العلاق الذي لم يكن يشغل هذا المنصب حينها، بالرد على أسئلة النواب خلال جلسة عقدت الاثنين.

وقال العلاق، إنه في 2013 «تعرضت خزائن مصرف الرافدين للغرق بسبب الأمطار الكبيرة التي حدثت في ذلك الوقت ودخلت إلى خزائن المصرف وتسببت بوقوع ضرر في أوراق نقدية بحدود سبعة مليارات دينار».

وأوضح أن «البنك المركزي أستلم هذه الأوراق وقام بتعويضها»، مؤكداً بأن ما حدث من خسارة كانت كلفة إعادة طباعتها، وبقيت الأوراق النقدية بنفس قيمتها.

لكن النائب هوشيار عبد الله عن حركة «التغيير» الكردية، وهو عضو في اللجنة المالية في البرلمان، قال لوكالة فرانس برس «لدينا هواجس حول (كيفية) دخول ماء للمخزن وهذا محل شك بالنسبة لنا، لذلك سنجري تحقيقاً في أقرب وقت ممكن»، معتبراً أن رد محافظ البنك المركزي «لم يكن واضحاً».

وبدورها، أكدت النائبة ماجدة التميمي عضو لجنة التخطيط ومتابعة العمل الحكومي لفرانس برس «مطالبة البرلمان بتفاصيل أكثر حول القضية التي مازال التحقيق مستمراً فيها».

ورأى الخبير الاقتصادي جميل انطوان أن «هذا الحادث، لن يؤثر على التعامل مع المصارف الحكومية التي تمثل الإيداعات المالية فيها ما نسبته 85 في المئة من الأموال المودعة في مصارف البلاد ولا سيما الدوائر الرسمية التي تتعامل بشكل رئيسي مع هذه المصارف».

وتشهد مناطق متعددة في العراق بينها بغداد، تظاهرات متكررة تندد بسوء إدارة البلاد ونقص الخدمات العامة في حين يشغل العراق المرتبة 12 بين الدول الأكثر فساداً في العالم.

وخسر العراق خلال السنوات الـ 15 الماضية مبالغ تعادل 194 مليار يورو من الأموال العامة أي قارب 3 أضعاف ميزانية البلاد، ويعد الفساد مسؤولاً عن ذلك عبر أساليب بينها العقود الوهمية ورواتب موظفين وهميين، وفق البرلمان.

من ناحيته أكد زعيم التيار الصدري العراقي مقتدى الصدر، الأربعاء، أن حادثة «تلف مبلغ السبعة مليارات دينار» الذي تحدث عنه محافظ البنك المركزي «نقطة صغيرة في بحر الفساد والمفسدين».

وقال الصدر في تغريدة له على تويتر: «ما السبعة مليارات إلا نقطة صغيرة في بحر الفساد والمفسدين، وما أعذارهم إلا فند وما يقاؤهم إلا عدد إذا ما الشعب فضحهم وعلى الفساد عاتبهم»، وفقاً لما ذكرته «السومرية نيوز».

وأضاف الصدر: «أهيب بالقضاء النزيه محاسبتهم باستصدار أمر باعتقالهم فوراً والتحقيق معهم ومع أمثالهم من العوائل المشهورة بالفساد والرذيلة والتعدي على قوت الشعب بغير وجه حق، وسنكون للقضاء سنداً وعوناً، خائناً تغريدته بعبارة «حاسبوهم وإلا حاسبناهم».

وكان محافظ البنك المركزي العراقي علي العلاق، قد أدلى بتصريحات خلال استضافته أمام البرلمان، أمس الإثنين، قال فيها إن «مبلغ 7 مليارات دينار عراقي تعرض للتلف بنسبة 100 في المئة، جراء تسرب مياه الأمطار إلى خزائن مصرف الرافدين».

المغرب: بدء محاكمة قادة «حراك الريف» أمام الاستئناف

الرباط - «وكالات» : بدأت محاكمة قادة «حراك الريف»، الذي هز شمال المغرب بين 2016 و2017، بعد خمسة أشهر من صدور أحكام ابتدائية بسجنهم بين عام وعشرين عاماً.

ويمثل أمام محكمة الاستئناف بالدار البيضاء 42 متهماً بينهم ناصر الزفزافي الذي يعتبر «زعيم الحراك»، بينما أستفاد 11 من رفاقهم من عفو أصدره العاهل المغربي الملك محمد السادس في أغسطس.

وانتشر بعض المعتقلين مثولهم أمام القاضي للتحقق من هوياتهم، كي يؤكدوا «وطنيتهم» وينكروا «تهمة الانفصال» التي دينوا بها، ويطالبوا بتوفير «ضمانات المحاكمة العادلة».

وقال أحد المتهمين: «التمس من المحكمة أن توفر لنا شروط المحاكمة العادلة، وإلا فإنني لن أمثل أمامها»، مذكراً بمقاطعة الجلسات الأخيرة للمرحلة الابتدائية احتجاجاً على ما اعتبره المتهمون «غياب شروط العدالة».

ورد القاضي على المتهم داعياً إلى «نسيان ما مضى فهذه مرحلة جديدة»، مشيراً إلى أن الوقت لم يحن بعد لمناقشة تفاصيل القضية.

ولم تخل الجلسة من توتر لاحتجاج بعض محامي الدفاع على طريقة تسيير الجلسة بينما حاول القاضي تهدئة الأجواء.

وأوضح عضو هيئة الدفاع محمد تيت بناصر: «الأحكام الابتدائية لم تحقق العدالة، لا أرى أي مؤشرات إيجابية في مرحلة الاستئناف لكنني أتمنى أن أكون مخطئاً».

من جهته، قال محامي الدولة في الملف محمد كروط: «سنعيد التأكيد على مطلبنا بدرهم رمزي تعويضاً للأضرار التي لحقت بالقوات العمومية هناك ضحايا وأضرار مادية ومعنوية ووقائع ثابتة».

استقالة الأمين العام للحزب الحاكم في الجزائر لـ «أسباب صحية»

الجزائر - «وكالات» : استقال الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الحاكم في الجزائر جمال ولد عباس، من منصبه الحزبي الأربعاء.

ونشرت وكالة الأنباء الرسمية الجزائرية، خبر الاستقالة لـ«أسباب صحية»، ألمت بعباس، لافتة إلى تكليف رئيس البرلمان الجزائري، معاذ بوشارب بالأمانة العامة للحزب مؤقتاً.

ومن جهة ثانية، أكد قيادي في الحزب الحاكم، الذي يتزعمه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، أن الأمين العام للحزب تعرض لوعكة صحية، ولكنه نفى استقالته.

وخلف ولد عباس في 2016 عمار سعداني الذي استقال هو أيضاً بشكل مفاجئ «لأسباب صحية».

وكان الأمين العام للحزب الحاكم أعلن في 28 أكتوبر الماضي أن بوتفليقة سيكون مرشح «جبهة التحرير الوطني» لانتخابات الرئاسة المقرر إجراؤها في أبريل 2019.

وأعلنت وكالة الأنباء الجزائرية خبر الاستقالة استناداً إلى «مصدر رسمي» لم تذكره، خبر الاستقالة «لأسباب صحية تستلزم عليه قضاء عطلة مرضية مُطولة».

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة التنفيذ بالمحكمة الكلية عن بيع العقار الموصوفة أدناه بيعاً بالمزاد العلني وذلك يوم الاثنين الموافق [illegible] في الدعوى رقم [illegible]

المرفوعة من : فيصل فارس منصور السبيعي

ضد : 1- عبد الهادي عوض زيد المطيري
2 - بنك الائتمان الكويتي (التصفية والإنذار سابقاً)
3 - شركة العيسى للديكور

أولاً : أوصاف العقار :
[illegible]

ثانياً : شروط المزاد :
[illegible]

رئيس المحكمة الكلية